الأمم المتحدة

DP/2024/26

Distr.: General
1 July 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية 2024

26 إلى 29 آب/أغسطس 2024، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالحوار المنظم بشأن التمويل الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، ولمحة عامة عن اتجاهات الموارد والتقدم المحرز نحو تمويل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025، والإبلاغ السنوي المنسق عن تنفيذ الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل. ويرد في المرفق الأول استعراض كامل للحالة المالية لعام 2023، ويُعرَض في المرفق الثاني التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل.

وفي منتصف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، لا يزال البرنامج الإنمائي يعاني من انخفاض في التمويل المرن والقابل للتنبؤ به مع قصور المساهمات في الموارد العادية لعامي 2022 و 2023 عن بلوغ الأهداف بنسبة 21 في المائة. وقدرت عمليات النمذجة التي أجراها البرنامج الإنمائي أنه لو كانت الأهداف المقررة قد تحققت لتمكن 14,4 مليون شخص آخرين من الحصول على الخدمات للإفلات من براثن الفقر، و 5,1 ملايين شخص آخرين من الحصول على الطاقة النظيفة، و 88 مليون شخص آخرين من المشاركة في الانتخابات.

وانخفضت المساهمات في الموارد العادية لعام 2023 بنسبة 4 في المائة وانخفضت حصة الموارد العادية من مجموع التمويل إلى 11 في المائة. ومع انخفاض حصة تمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي،

290724 190724 24-11914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تتقوض بشدة قدرته على العمل كمؤسسة عامة عالمية تقدم حلولاً متكاملة استجابةً للطلب من الحكومات المستفيدة من البرامج.

ويبذل البرنامج الإنمائي قصارى جهده للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الأداء، حيث قدم 4,8 بلايين دولار في صورة نفقات برنامجية وحقق 95 في المائة من الأهداف البرنامجية المقررة لعام 2023. ومع استمرار الانضباط المالي، استطاع البرنامج الإنمائي تحقيق التوازن في ميزانيته المؤسسية للسنة السابعة على التوالي وزاد الإنفاق على البرامج والخدمات الإنمائية إلى 92 سنتاً من كل دولار من دولارات الولايات المتحدة، متجاوزاً بذلك الهدف المتوقع البالغ 91 سنتاً للفترة 2022-2025 وحصل من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة على رأي غير مشفوع بتحفظ للعام الثامن عشر على التوالي. بيد أن هذا الوضع غير مستدام نظرا لأن تأخر المساهمات سيفرض قيودًا متزايدة على قدرة المنظمة على تمويل الأنشطة البرنامجية والمؤسسية المطلوبة لتوسيع نطاق الاستثمارات، والحفاظ على الاستقرار المؤسسي في عالم متقلب وكثير المطالب، وتحقيق طموحات خطته الاستراتيجية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

(أ) الترحيب بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/26) ومرفقاته، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل؛

(ب) الإشارة إلى أهمية توفير الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، والإعراب عن القلق إزاء استمرار تراجع المساهمات في الموارد العادية وأثر ذلك على قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المتوخاة للخطة الاستراتيجية، واستعادة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرته وتعهد نظم قوية للرقابة والمساءلة؛

(ج) التذكير بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والمساهمات على أساس متعدد السنوات، لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرامج بمرونة ومن الحد من خطر الإضرار بقدرته على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

(د) الإشارة إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن لتكملة الموارد العادية، وهو تمويل بالغ الأهمية بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع البرمجة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تشجيع البرنامج الإنمائي على المضي قدما في تواصله مع الدول الأعضاء، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، بشأن تحديد أولويات المساهمات في الموارد العادية، والتحول من موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى الموارد المرنة والتقيد بالالتزامات المتكاملة الواردة في اتفاق التمويل.

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل	4
ثانيا –	اتفاق الأمم المتحدة للتمويل	4
ثالثا –	موارد دعم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي	9
رابعا –	الحالة المالية للبرنامج الإنمائي لعام 2023	11
خامسا –	الموارد حسب مصدر التمويل	17
سادسا –	الاعتبارات الاستراتيجية	24
سابعا –	استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة	26
ثامنا –	خاتمة	28

المرفقان (متاحان على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

الأول – استعراض سنوي مفصل للحالة المالية لعام 2023

الثاني – التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل

أولا – مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل

1 – يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن جهود تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022–2025، والتقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل والملامح المالية الرئيسية لعام 2023. ويتضمن التقرير أيضًا معلومات عن الموارد المدرجة في الميزانية والمنفقة في إطار كل حل من الحلول الإنمائية التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي في الخطة الاستراتيجية، على النحو المطلوب في قرار المجلس التنفيذي 20/2023.

2 – وتتيح الحوارات المنظمة بشأن التمويل فرصة للبرنامج الإنمائي لإجراء مناقشات بالغة الأهمية مع الدول الأعضاء وتقديم مبررات تتعلق بتأمين مستويات كافية من التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، وذلك بغية تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية واتفاق التمويل.

3 – وفي عام 2023، تلقى البرنامج الإنمائي مبلغ 5 بلايين دولار في صورة مساهمات سنوية، منها 566 مليون دولار من الموارد العادية. وعلى الرغم من حدوث زيادة بنسبة 1 في المائة في المساهمات السنوية مقارنة بعام 2022، انخفضت الموارد العادية بنسبة 4 في المائة وانخفضت نسبة الموارد العادية إلى 11 في المائة من 12 في المائة في عام 2022، مبتعدة أكثر عن هدف اتفاق التمويل وهو 30 في المائة. ولم تُترجم بعد زيادة الجهود الرامية إلى إبراز المساهمين في الموارد العادية والنتائج التي تحققت بدعم من الموارد العادية إلى زيادة في المساهمات، مما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود وزيادة التواصل مع الجهات المانحة.

4 – وستحدد المساهمات في الموارد العادية تحقيق البرنامج الإنمائي للأهداف العامة للخطة الاستراتيجية. وفي حين أن البرنامج الإنمائي سيواصل أداءه على أعلى المستويات الممكنة من الفعالية والكفاءة والمساءلة، يشكل تأخر ورود المساهمات خطراً حقيقياً يتمثل في تفويت فرصة تحقيق طموح الخطة الاستراتيجية وفرصة الاستفادة الكاملة من التقدم المحرز من خلال الاستجابات المتكاملة للأزمات والتنمية.

ثانيا – اتفاق الأمم المتحدة للتمويل

5 – بلغ اتفاق التمويل الأولي، الذي تم اعتماده في عام 2018، عامه الأخير من التنفيذ في عام 2023. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة للوفاء بالتزامات اتفاق التمويل التي تعهدت بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على السواء، لا تزال سلوكيات التمويل وأنماطه مجزأة، وغير مرنة وغير قابلة للتنبؤ بها إلى حد لا يمكن معه أن تكون مؤثرة. وثمة اعتراف بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تواجه زيادة هائلة في المطالب ولكنها تعاني من نقص مستمر في التمويل اللازم لتلبيتها بصورة فعالة. وبعد التفكير في التقدم المحرز، والتحديات والدروس المستفادة، بدأت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملية تشاورية وأعدت اتفاق تمويل مجددا، يناقشه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لعام 2024.

تتبع التزامات اتفاق التمويل

6 – يكشف تنفيذ اتفاق التمويل على مدى السنوات الخمس الماضية عن نتائج متباينة. فعلى مستوى المنظومة، أوفت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنسبة 83 في المائة من التزاماتها في حين

لم تف الدول الأعضاء إلا بنسبة 48 في المائة. ولا تزال الأمم المتحدة هي المؤسسة المتعددة الأطراف التي تحظى بأعلى حصة من التمويل المخصص، وهي مشكلة لم يتمكن اتفاق التمويل من حلها بشكل جذري. وعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام، لم تشكل المساهمات في الموارد العادية سوى 16,5 في المائة من التمويل البالغ 54,5 بليون دولار الذي تلقته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وباستثناء الاشتراكات المقررة، لم يمثل التمويل الأساسي سوى 12 في المائة من إجمالي التمويل الطوعي في عام 2022، وهو أدنى حصة على الإطلاق، مما يشكل تهديدا حقيقيا لاتساق وفعالية العمل الإنمائي للأمم المتحدة.

7 - وفي عام 2023، تمكّن البرنامج الإنمائي من الوفاء بجميع التزاماته الخاصة بالكيانات، بما في ذلك زيادة النفقات الإنمائية المتعلقة بالأنشطة المشتركة التي تأخر إنجازها. أما من جانب الدول الأعضاء، فقد تم إحراز تقدم في الوفاء بـ 56 في المائة من الالتزامات المتعلقة بزيادة الدعم للتمويل المواضيعي المرن والتمويل الجماعي (انظر الشكل الأول). ومع ذلك، لا تزال المساهمات في تمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي أقل بكثير من الهدف المتوخى في اتفاق التمويل. ويزيد من حدة هذا الأمر عدم زيادة عدد المساهمين في الموارد العادية واتفاقات التمويل المتعدد السنوات. وفي ظل هذا الاتجاه، قد يجد البرنامج الإنمائي صعوبة في المستقبل القريب في تلبية الاحتياجات القطرية بشكل كافٍ والالتزام بالمعايير العليا للشفافية والرقابة والمساءلة.

الشكل الأول

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل، 2023

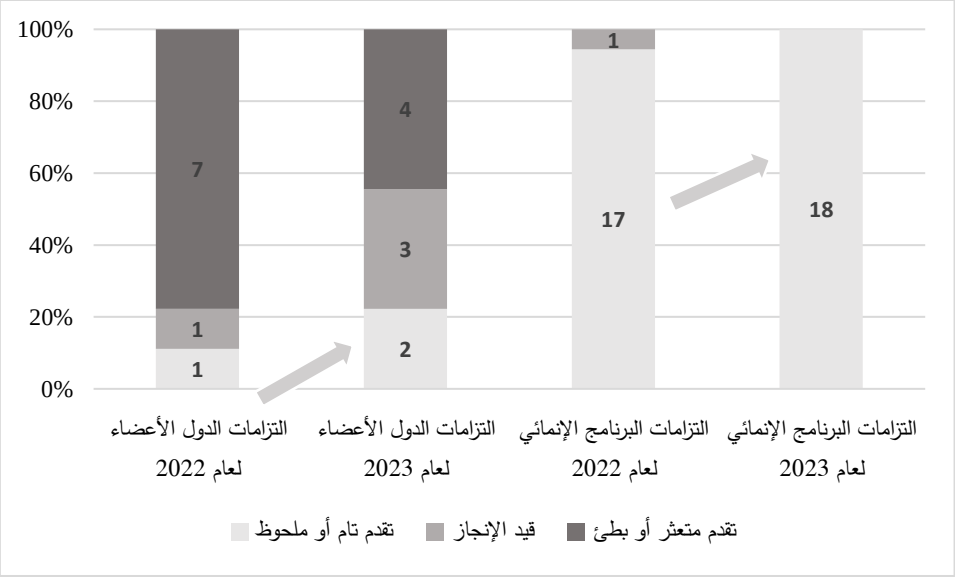

مواءمة التمويل مع متطلبات الخطة الاستراتيجية

8 - في ظل مناخ التمويل الحالي المليء بالتحديات، شهد البرنامج الإنمائي مزيداً من التآكل في المساهمات في الموارد العادية في عام 2023، وهو ما يتعارض مع طموحات الخطة الاستراتيجية. وظل التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى ضعيفاً، حيث لم تشكل الموارد العادية سوى 11 في المائة من مجموع التمويل، أي أقل بكثير من نسبة الـ 30 في المائة المستهدفة. ومن الواضح أن ثمة خللا مماثلا على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل.

9 - وعلاوةً على ذلك، انخفض عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية إلى 37 دولة، أي أقل بدولتين مقارنة بعام 2022، وانخفضت نسبة مساهمات الاتفاقات المتعددة السنوات إلى 31 في المائة بعد أن كانت 33 في المائة في عام 2022. وإلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز التمويل المرن والقابل للتنبؤ به وتحسين إبراز دور المساهمين، يكثف البرنامج الإنمائي جهوده في مجال الدعوة إلى التمويل الجيد والجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المساهمين في الموارد العادية. ومن خلال استراتيجيته لتعبئة الموارد المؤسسية، أعطى البرنامج الإنمائي الأولوية لتثبيت التمويل الأساسي وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك تقديم مبررات قوية للحصول على الدعم المالي والسياسي من الشركاء الحاليين والجدد، بدعم من حملة الشركاء الأساسيين PartnersAtCore، التي تركز على إبراز دور المساهمين على المستوى القطري.

10 - ولا تزال نوافذ التمويل ضرورية لكي يتمكن البرنامج الإنمائي من تلقي التمويل المواضيعي المرن، المكمل للموارد العادية. وعلى الرغم من زيادة التمويل من خلال هذه النوافذ من 119 مليون دولار في عام 2022 إلى 126 مليون دولار في عام 2023، فهو لا يزال يمثل 3 في المائة فقط من الموارد الأخرى، أي أقل من الهدف المتوخى المتمثل في 6 في المائة. وزاد عدد المساهمين في نوافذ التمويل من 9 إلى 12 مساهما في عام 2023.

11 - وبلغت حصة المساهمات في الموارد الأخرى المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات 11,4 في المائة في عام 2022، بانخفاض طفيف عن نسبة الـ 12,3 في المائة المسجلة في عام 2021، ولكنها ظلت أعلى من نسبة الـ 10 في المائة المستهدفة. وظلت المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي من التمويل الجماعي، كحصة من الموارد الأخرى عند نسبة 5 في المائة، وهو ما سيناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

12 - ولا يزال البرنامج الإنمائي يشعر بالقلق إزاء بطء الانتقال من التمويل المخصص بصرامة إلى التمويل المرن. ويعوق هذا التقدم البطيء ومناخ التمويل المليء بالتحديات قدرة البرنامج الإنمائي على مواجهة التحديات الإنمائية المعقدة بصورة فعالة. وتتعرض المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية للخطر في ظل تخصيص 86 في المائة من الموارد لمشاريع محددة.

13 - ولمواجهة ذلك، يقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ استراتيجيته لتعبئة الموارد من خلال توطيد الارتباطات السياسية والاستراتيجية مع المانحين الرئيسيين القدامى والشركاء الجدد لتأمين تمويل مرن والحيلولة دون حدوث مزيد من التخفيضات في المساهمات في الموارد العادية. ويقدم البرنامج عروضاً مواضيعية لتعبئة التمويل المرن للمجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية وهو يقوم بتوسيع نطاق الحوارات الموضوعية بشأن نوافذ التمويل بما يتجاوز الشركاء المساهمين، وتحسين التواصل على الصعيدين القطري والإقليمي وتعزيز التخطيط القائم على النتائج.

التعجيل بتحقيق النتائج على أرض الواقع من خلال توطيد الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة

14 - وطد البرنامج الإنمائي الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة في عام 2023، حيث قام بأنشطة مشتركة وحقق نتائج. وقد استوفى هدف تخصيص نسبة 15 في المائة من نفقات الموارد الأخرى للبرامج المشتركة وتعاون مع عدد من كيانات الأمم المتحدة في مجالات متنوعة شملت حقوق الإنسان، والحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا المبادرات على نطاق المنظومة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري من خلال إقامة شراكات أوثق مع كيانات الأمم المتحدة.

15 - وفي إطار النهوض بجدول أعمال تمويل أهداف التنمية المستدامة، قاد البرنامج الإنمائي عملية وضع وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة في 50 من أصل 89 بلداً من البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مما أدى إلى توفير مصادر تمويل جديدة وتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

16 - وفي عام 2023، جرى استعراض 44 تحليلا قطريا مشتركا و 40 إطارا من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لتحديد حالات النجاح، واستخلاص الدروس المستفادة والوقوف على التحديات الرئيسية التي تعترض سبيل التحسين. وكفل البرنامج الإنمائي المواءمة الكاملة لبرامجه القطرية مع أطر التعاون، حيث تمت مواءمة 113 برنامجاً حتى الآن، بما في ذلك 29 برنامجاً جديداً في عام 2023. وتم تأكيد هذه المواءمة من خلال آليات الامتثال الداخلية وجرى التحقق منها من قبل المنسقين المقيمين.

17 - وساهم البرنامج الإنمائي بأعلى مبلغ لتقاسم التكاليف مقارنة بأي كيان منفرد في المنظومة الإنمائية وهو 10,6 ملايين دولار في عام 2023 وجمع مبلغاً إضافياً قدره 8,6 ملايين دولار من ضريبة التنسيق المحددة نسبتها بـ 1 في المائة، ووصل مجموع المبلغ بذلك إلى 19 مليون دولار وجرى توجيهه إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض. بيد أن انخفاض المساهمات في الموارد العادية يشكل تحديا لقدرة البرنامج على الوفاء الكامل بالتزاماته التمويلية إزاء نظام المنسقين المقيمين، مما يبرز الحاجة إلى توفير تمويل مستدام لنظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة ككل على النحو المبين في اتفاق التمويل.

الالتزام بالشفافية وإبراز دور المساهمين والمساءلة

18 - منذ عام 2016، لا يزال البرنامج الإنمائي جهة رائدة في مجال الشفافية، حيث ينشر المعلومات عن المسائل المالية والمشتريات والبرامج، والتقييم ومراجعة الحسابات على المواقع الشبكية العامة. وهو يقود أيضا جهود التواصل مع البلدان الشريكة ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز معيار شفافية المعونة فيما يتعلق بتخطيط التنمية الوطنية والعمليات الأخرى على المستوى القطري.

19 - ويقر موجز التمويل الخاص بالبرنامج الإنمائي بجميع شركاء التمويل، مع تنويه خاص بالمساهمين في الموارد العادية، والصناديق المواضيعية وصناديق التمويل الجماعي. وتسلط حملة الشركاء الأساسيين PartnersAtCore الضوء على المساهمين في الموارد العادية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات. ويعترف التقرير السنوي والبوابة الإلكترونية لنوافذ التمويل بالمساهمين في الصناديق المواضيعية. وتوفر بوابة الشفافية الخاصة بالبرنامج الإنمائي إمكانية الوصول المفتوح إلى بيانات بشأن أكثر من 000 4 مشروع وتتضمن ملفات تعريفية بالجهات المانحة.

20 - وفي عام 2023، تعاون مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على إجراء ثلاثة تقييمات مشتركة، بما في ذلك تقييم على نطاق المنظومة. وبإمكان الجمهور الاطلاع على جميع الخطط والتقارير المتعلقة بتقييم البرنامج الإنمائي وردود الإدارة. وقد نُفذ معظم التوصيات المنبثقة عن تقييمات البرامج القطرية المستقلة، وتضاعف على مدى أربع سنوات عدد التقييمات اللامركزية من درجة "مرض"، مما يعكس التزام البرنامج الإنمائي بأن يكون منظمة متعلمة.

زيادة أوجه الكفاءة

21 - يقوم البرنامج الإنمائي بانتظام بإطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن دعمه لخطة الأمين العام المتعلقة بالكفاءة. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية في تنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال، وهو

جانب أساسي في جهود مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويقود البرنامج الإنمائي وضع الجيل الثاني من الاستراتيجيات ويرأس أفرقة إدارة العمليات في 59 بلداً. ويساهم البرنامج بشكل كبير في النهوض بمكاتب الدعم الإداري المشتركة. وأدى التعاون في أنشطة تسيير الأعمال على المستوى القطري من خلال تنفيذ الاستراتيجيات إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة بقيمة 23 مليون دولار، تعزى بشكل رئيسي إلى الخدمات الإدارية المشتركة. وإضافة إلى ذلك، أدت مبادرات البرنامج الخاصة في مجال الرقمنة المؤسسية إلى تحقيق أوجه كفاءة للبرنامج الإنمائي تقدر بنحو 19,4 مليون دولار.

22 - ويقوم البرنامج، تماشياً مع خطته الاستراتيجية، بتحسين أنظمته المؤسسية، مما يؤدي إلى تبسيط طرق أداء العمل وزيادة أوجه الكفاءة. وكان إطلاق البرنامج الإنمائي وسبع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة لمنصة Quantum في عام 2022 بمثابة نقلة رقمية كبيرة، أدت إلى دمج عدد من طرق أداء العمل في مجالات تراوح من المشتريات إلى الموارد البشرية وإدارة المشاريع. ومكنت منصة Quantum من إنجاز قرابة 000 3 من طرق أداء العمل بصورة آلية مع ضمان الامتثال للمعايير الحديثة فيما يتعلق بخصوصية البيانات. ويتم تحقيق المزيد من التحسينات من خلال الخدمات المشتركة المجمعة المستقرة والفعالة. ويشغّل البرنامج الإنمائي أكبر شبكة من مراكز الخدمات التي تعمل بصورة متتابعة على مدار الساعة في منظومة الأمم المتحدة لدعم مكاتبه في أكثر من 170 بلداً وإقليماً و 85 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، مما يعزز الفعالية التشغيلية عبر مناطق زمنية مختلفة.

اتباع نهج منسق إزاء الحوارات المنظمة بشأن التمويل واتفاق التمويل

23 - قام كل من البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بمواءمة تقاريره عن الحوار المنظم بشأن التمويل، مما أدى إلى تحسين إمكانية المقارنة وتحليل الفجوات في الموارد استجابة لطلبات المجلس التنفيذي. وقد قام البرنامج الإنمائي بدور نشط في إنعاش اتفاق التمويل، حيث ساهم بمدخلات موضوعية وشارك في مناقشات تقنية لتبسيط وتعزيز التزامات ومؤشرات اتفاق التمويل 2,0.

استيعاب اتفاق التمويل الجديد (2,0) داخليا/وضعه موضع التنفيذ

24 - يمثل اتفاق التمويل 2,0 جهدًا جماعيًا لتعزيز الالتزام السياسي والمشترك بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين التمويل وتحقيق النتائج. ويستند هذا الاتفاق إلى افتراض أن التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، والشفافية والمساءلة هي عوامل ضرورية لتحقيق التعاون والفعالية والكفاءة في التنفيذ، ولذا فهو يكتسي أهمية بالغة في مواجهة التحديات المعقدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تزايد الاحتياجات الإنمائية والإنسانية.

25 - ويتوقع البرنامج الإنمائي أن يعزز اتفاق التمويل 2,0 أوجه المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بتمويل التنمية بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وأن يبسط مقاييس الرصد والإبلاغ. وسيقوم البرنامج الإنمائي، بعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باستيعاب الاتفاق داخليا ووضعه موضع التنفيذ من خلال وضع خطوط أساس وأهداف خاصة بكل كيان، ودمجها في النظم والعمليات الداخلية. وسيتم وضع خطة اتصال بقيادة مكتب التنسيق الإنمائي، ستعمل على الترويج لاتفاق التمويل على المستوى

القطري. وبالنظر إلى الزخم المتجدد، من الضروري أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها التمويلية وأن تساير جهود منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا - موارد دعم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، 2022-2025

26 - كان التوقع الأولي لخطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة (DP/2021/29)، التي حددت الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، هو أن يبلغ مجموع المساهمات 21,6 بليون دولار (3,0 بلايين دولار من الموارد العادية و 18,6 بليون دولار من الموارد الأخرى). وقدم استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة (DP/2024/13) تقديرات تخطيطية محدثة للفترة 2022-2025 مراعيا الأداء الفعلي في الفترة 2022-2023، والتقديرات المنقحة للفترة 2024-2025 التي لا تزال تعكس تفاؤلاً واقعياً يستند إلى تحليل الاتجاهات والاعتبارات الكلية.

27 - ومقارنة بتقدير المساهمات الأولي البالغ 10,6 بلايين دولار للفترة 2022-2023، تلقى البرنامج الإنمائي 9,8 بلايين دولار، فحصّل بذلك 92 في المائة من المبلغ المقرر كما هو مبين في الشكل الثاني. ومقارنة بتقدير المساهمات البالغ 5,3 بلايين دولار لعام 2023، حصّل البرنامج الإنمائي 93 في المائة من المبلغ المقرر، حيث تلقى مبلغا قدره 4,9 بلايين دولار يشمل 0,6 بليون دولار من الموارد العادية، و 1,2 بليون دولار من التمويل الحكومي، و 3,1 بلايين دولار من المساهمات الثنائية/المتعددة الأطراف. وتجاوز التمويل الحكومي مرة أخرى تقدير المساهمات بنسبة 34 في المائة، مما يدل على استمرار ثقة البلدان المستفيدة من البرنامج في البرنامج الإنمائي.

الشكل الثاني

المساهمات المتوقعة والفعلية لعامي 2022 و 2023*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

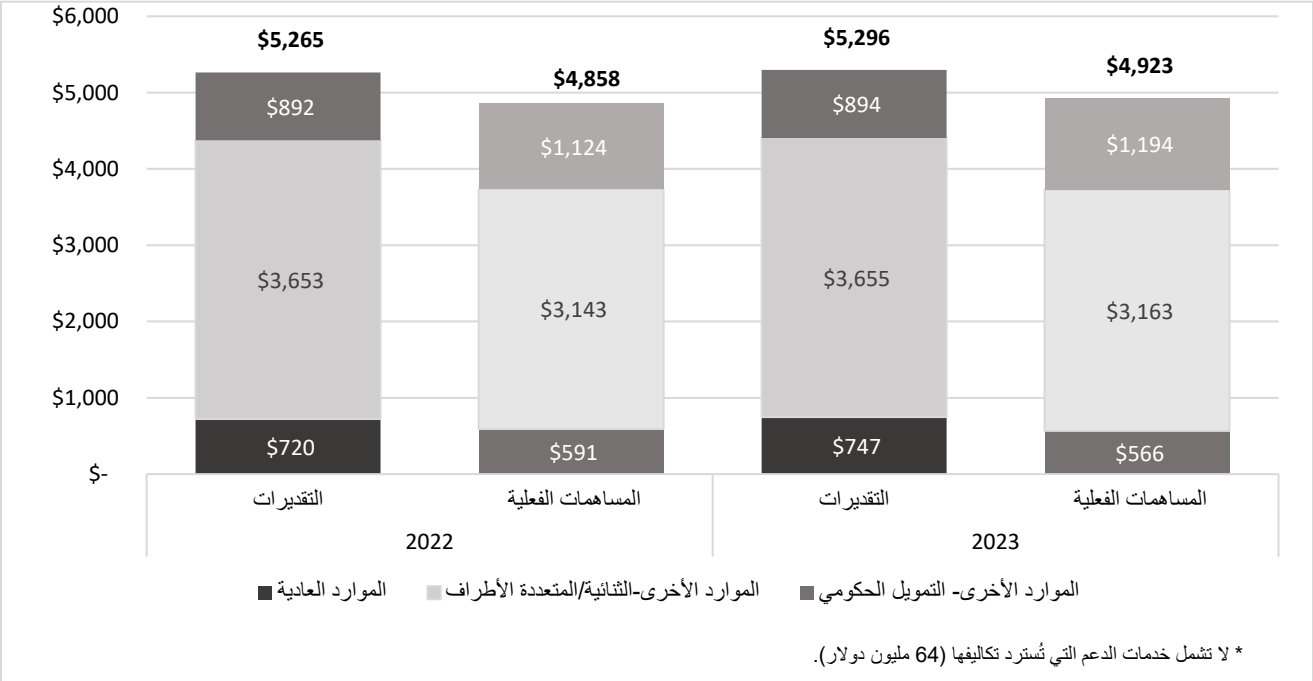

* لا تشمل خدمات الدعم التي تُسترد تكاليفها (64 مليون دولار).

28 - وعلى النحو المعروض في الشكل الثالث أدناه، استثمر البرنامج الإنمائي للفترة 2022-2023، مبلغا قدره 8,3 بلايين دولار في الموارد البرنامجية عبر مجالات التنمية الأساسية الستة أو الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، مدعومًا بثلاثة عوامل تمكين - الرقمنة، والابتكار والتمويل - لتسريع الأثر الإنمائي. وكان الإنفاق الأكبر على مكافحة الفقر وعدم المساواة (3 بلايين دولار)، تلتهما القدرة على الصمود (2 بليون دولار) والحوكمة (1,9 بليون دولار).

الشكل الثالث

النفقات البرنامجية بحسب الحل الذي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي وقناة التمويل، 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

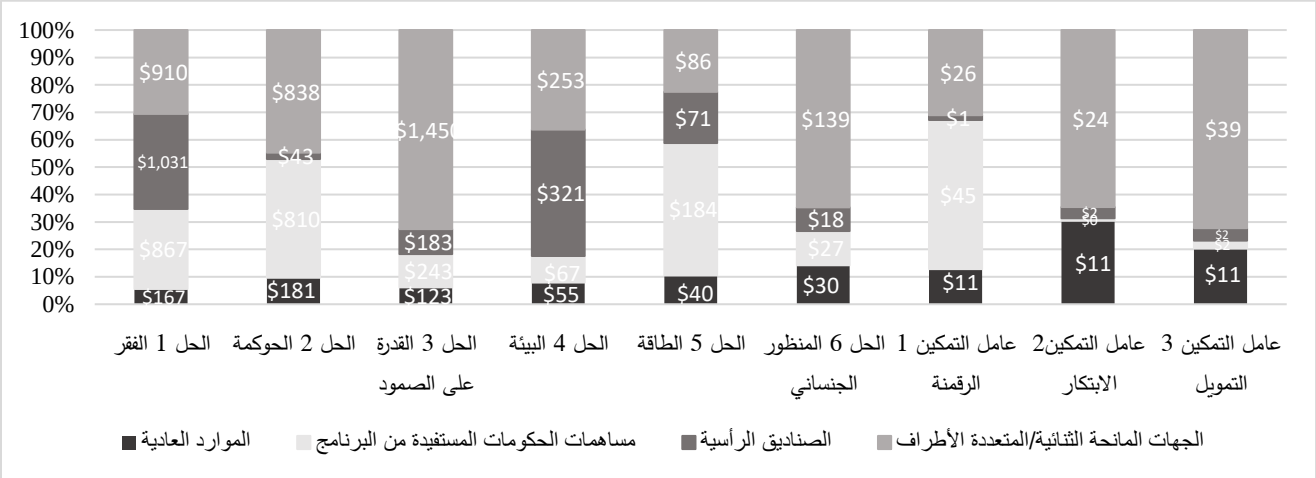

29 - وتتوزع الموارد العادية على جميع الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي وهي بالغة الأهمية في سد الثغرات في المجالات التي تعاني من نقص التمويل في الخطة الاستراتيجية. وفي حين أن الموارد الثنائية/المتعددة الأطراف دعمت عموما عمل البرنامج الإنمائي في مجال القدرة على الصمود، فقد تم استثمار التمويل الحكومي إلى حد بعيد في مجالي مكافحة الفقر والحوكمة. وفي ظل نهج التنمية الشاملة للجميع الذي يتبعه البرنامج، تم دعم مكافحة الفقر وعدم المساواة عموما من خلال الصناديق الرأسية، لا سيما الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي وفر العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لـ 1,68 مليون شخص في 57 بلدًا في عام 2023.

30 - ويتجه البرنامج الإنمائي بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفه الطموح المتمثل في خروج 100 مليون شخص من دائرة الفقر المتعدد الأبعاد بحلول عام 2025. ومنذ بدء فترة الخطة الاستراتيجية، ومن خلال برامج البرنامج الإنمائي، تمكن حوالي 72 مليون شخص من الحصول على الخدمات الأساسية وتمكن 39 مليون شخص من الحصول على الخدمات المالية والأصول غير المالية.

31 - وساعد البرنامج الإنمائي، من خلال برامجه المتعلقة بالحوكمة، في إجراء 36 عملية انتخابية بمشاركة 439 مليون ناخب في الفترة 2022-2023، فأحرز بذلك تقدما نحو تحقيق هدفه الطموح المتمثل في دعم 800 مليون ناخب مسجلين للمشاركة في الانتخابات بحلول عام 2025.

32 - ويبين عمل البرنامج الإنمائي على مدى العامين الماضيين في مجال القدرة على الصمود الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها اتباع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على الفئات السكانية الضعيفة. ففي منطقة بحيرة تشاد، على سبيل المثال، أتاح مرفق تحقيق الاستقرار التابع للبرنامج الإنمائي عودة 435 000 من النازحين إلى ديارهم. وتحسنت إمكانات توفير سبل العيش لدى 400 000 شخص في النيجر، في حين عززت تشاد الخدمات الأمنية المقدمة إلى حوالي 80 000 شخص.

33 - وترد في التقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2024/12) مناقشة تفصيلية للنتائج التي تحققت في إطار كل حل من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي.

34 - ويوضح الشكل الثالث (أ) أدناه الموارد المدرجة في الميزانية والمنفقة في إطار كل حل من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي في عام 2023. وبلغت معدلات الإنجاز على مستوى الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي 60 في المائة أو أكثر، وكانت الصدارة للمنظور الجنساني حيث بلغت نسبة الإنجاز في هذا المجال 74 في المائة. وأظهر تحليل للنتائج على المستوى القطري زيادة الإنفاق على تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد القطري.

الشكل الثالث (أ)

الميزانية والإنفاق حسب الحل الذي يحمل بصمة البرنامج الإنمائي، 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

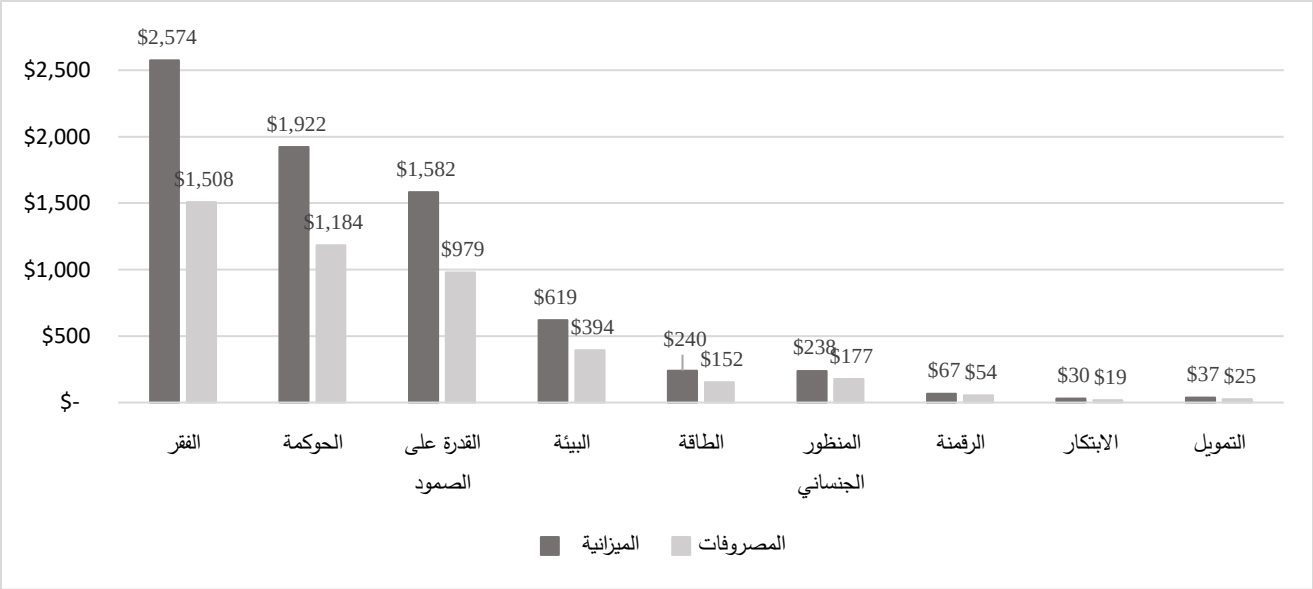

رابعا - الحالة المالية للبرنامج الإنمائي لعام 2023

35 - في عام 2023، بلغ مجموع الإيرادات، بما في ذلك التبرعات، 5,9 بلايين دولار، وهو ما يمثّل زيادة قدرها 612 مليون دولار (12 في المائة) عن عام 2022. وبلغت التبرعات 5,4 بلايين دولار، بزيادة قدرها 372 مليون دولار (7 في المائة) عن عام 2022. وتعزى الزيادة في التبرعات إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من مساهمات تقاسم التكاليف، وخاصة من أكبر ثلاث جهات مانحة.

36 - وبلغ مجموع المصـــروفات 5,6 بلايين دولار، بزيادة قدرها 237 مليون دولار (4 في المائة) عن عام 2022. وبلغت المصـــروفات البرنامجية 4,8 بلايين دولار، بزيادة قدرها 140 مليون دولار (3 في المائة) عن عام 2022.

37 - وسجل البرنامج الإنمائي فائضا في الإيرادات مقابل المصروفات قدره 350 مليون دولار، مقارنة بعجز بلغ 25 مليون دولار في عام 2022. وتعزى الزيادة أساسا إلى تلقي البرنامج الإنمائي التمويل على أساس دوري، حيث تسجل الإيرادات المتأتية من الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة مع الجهات المانحة بالكامل عند توقيع تلك الاتفاقات، شريطة استيفاء معايير معينة. غير أن الإنفاق لا يتاح للبرنامج الإنمائي إلا بعد تلقي النقد من الجهات المانحة.

38 - وكانت الميزانية المؤسسية لعام 2023 متوازنة بشكل تام للسنة السابعة على التوالي.

39 - وخُصص في عام 2023 ما نسبته 65 في المائة من الموارد العادية لبرامج التنمية (69 في المائة في عام 2022)، وما نسبته 35 في المائة للأنشطة المؤسسية (31 في المائة في عام 2022). ويعكس النقصان انخفاض الميزانية البرنامجية الأساسية لعام 2023 مقارنة بعام 2022، وهو ما جرى تخفيف آثاره من خلال إعادة توزيع الاحتياطيات المتاحة ومصـــادر التمويل البديلة بهدف الاســـتمرار في تحقيق الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية. وتراوح النسبة المقررة للأنشطة البرنامجية إلى الميزانية المؤسسية في خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 من 68 إلى 32 في المائة.

40 - وفي الإجمال، استُخدم في عام 2023 من كل دولار من المصروفات ما مقداره 92 سنتا في برامج وخدمات استهدفت تحقيق نتائج إنمائية، ويشكل هذا زيادة طفيفة عن السنوات السابقة. وأدى كل دولار أنفق على البرامج من الموارد العادية إلى تعبئة تمويل قدره 11 دولارا من الموارد البرنامجية الأخرى.

الجدول 1

الحالة المالية للبرنامج الإنمائي، 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*	*الزيادة/(النقصان)*	*النسبة المئوية للتغير*
الإيرادات[أ]	5 934	5 322	612	12
المصروفات[أ]	5 584	5 347	237	4
صافي الإيرادات	350	(25)	375	1 500
الأصول	15 279	14 822	457	3
الخصوم	3 218	3 073	145	5
صافي الأصول	12 061	11 749	312	3
تتألف من:				
الرصيد المتراكم[ب]	11 755	11 440	315	3
الاحتياطيات[ج]	306	309	(3)	(1)
	12 061	11 749	312	3

(أ) حُسبت مبالغ الإيرادات والمصروفات بعد خصم مبلغ استرداد التكاليف الداخلية، وقدره 287 مليون دولار في عام 2023 و 270 مليون دولار في عام 2022.

(ب) يشمل مجموع الفوائض المتراكمة في عام 2023 البالغ 11,8 بليون دولار ما يلي:

- 4,9 بلايين دولار من المبالغ المستحقة القبض لمعاملات غير تبادلية، منها 2,2 بليون دولار تمثل الأموال المتاحة للبرامج لما بعد عام 2024. وهذه الأموال غير متاحة للبرمجة حاليا.
- 5,8 بلايين دولار من الأموال المخصصة للاستخدام في عمليات البرمجة في المستقبل، بما في ذلك تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية، والدعم الذي تسترد تكاليفه والأنشطة الأخرى. ولا يتعلق بالتمويل الأساسي سوى 229 مليون دولار من هذا المبلغ.
- 1,1 بليون دولار من الأموال النقدية والاستثمارات لحافظتي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونهاية الخدمة والأغراض خاصة وهو مبلغ مخصص لأغراض محددة وغير متاح للبرمجة.

(ج) عند حساب الاحتياطيات التشغيلية لعام 2023، تم الإفراج عن 3,0 ملايين دولار من الاحتياطي التشغيلي إلى الفوائض المتراكمة. وقد أنشأ مجلس إدارة البرنامج الإنمائي (المجلس التنفيذي حاليا) الاحتياطي التشغيلي في عام 1979 لضمان توفر السيولة الكافية للبرنامج الإنمائي بتمويل هذا الاحتياطي من خلال صيغة محددة تُحسب سنويا.

وكانت المبالغ قبل الخصم كما يلي: مجموع الإيرادات: 221 6 مليون دولار في عام 2023؛ 592 5 مليون دولار في عام 2022

مجموع المصروفات: 871 5 مليون دولار في عام 2023؛ 618 5 مليون دولار في عام 2022

المساهمات السنوية[1]

41 - تحسب المساهمات السنوية لتوفير معلومات بهدف المواءمة مع السياسات السابقة المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات فيما يتصل بالمساهمات، وهي تمثل الأموال النقدية المقبوضة في سنة الإبلاغ، مضافا إليها المبالغ المستحقة القبض في سنة الإبلاغ.

42 - وقد ازدادت المساهمات السنوية بنسبة 1 في المائة لتصل إلى 5,0 بلايين دولار في عام 2023، بعد أن كانت 4,9 بلايين دولار في عام 2022. وانخفضت المساهمات السنوية في الموارد العادية بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 566 مليون دولار، بعد أن كانت 591 مليون دولار في عام 2022 كما هو موضح في الشكل الرابع أدناه. وازدادت المساهمات السنوية في الموارد الأخرى بنسبة 2 في المائة لتصل إلى 4,4 بلايين دولار بعد أن كانت 4,3 بلايين دولار في عام 2022. ويبين الجدول 2 أدناه توزيع الإيرادات، بما في ذلك المساهمات السنوية.

(1) في عام 2019، قام البرنامج الإنمائي بتنقيح سياسته المحاسبية بشأن المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: الإيرادات (من المعاملات غير التبادلية). وباتباع تلك السياسة، يسجل البرنامج الإنمائي القيمة الكاملة لاتفاقات التمويل عند توقيعها، حتى عندما لا تكون الأموال النقدية قد قبضت فيما يخص أغلبية الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات. وتُقيَّد أية مبالغ نقدية غير محصلة مرتبطة باتفاقات التمويل كمبالغ مستحقة القبض. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُسمح للبرنامج الإنمائي بالإنفاق في حدود المبلغ النقدي المقبوض لا غير؛ ومن ثم، تُعرض "المساهمات السنوية" للمواءمة مع السياسات السابقة المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات فيما يتصل بالمساهمات (أي الأموال النقدية المقبوضة في سنة الإبلاغ، مضافا إليها المبالغ المستحقة القبض في سنة الإبلاغ)، حيثما انطبق ذلك في هذه الوثيقة.

الجدول 2

إيرادات البرنامج الإنمائي، 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الموارد	*2023*	*2022*	*الزيادة/(النقصان)*	*النسبة المئوية للتغير*
الإيرادات				
التبرعات				
المساهمات السنوية	4 988	4 934	54	1
صافي حركة المساهمات المستحقة في المستقبل	348	86	262	–
المجموع الفرعي: التبرعات	**5 336**	**5 020**	**316**	**5**
مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية	35	21	14	67
صافي المساهمات المقدمة من البلدان المساهمة	9	9	–	–
المساهمات المقدمة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	10	9	1	11
التبرعات العينية	25	17	8	47
تسوية الخصومات وفق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام[(2)]	(8)	–	–	–
تحويل الأموال والمبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	(38)	(79)	(41)	(52)
صافي التبرعات	5 370	4 998	372	7
إيرادات الاستثمار	344	101	243	241
الإيرادات الأخرى	508	493	15	3
مجموع الإيرادات قبل خصم المحذوفات	**6 221**	**5 592**	**629**	**11**
حذف أثر استرداد التكاليف الداخلية للبرنامج الإنمائي	(287)	(270)	17	6
مجموع الإيرادات بعد خصم المحذوفات	**5 934**	**5 322**	**612**	**12**

(2) عند اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتاريخ تطبيق مبدئي هو 1 كانون الثاني/يناير 2023، قام البرنامج الإنمائي بقياس الحسابات المستحقة القبض غير المتداولة والمتعلقة بالمعاملات غير التبادلية بالتكلفة المُهلكة عن طريق خصم القيمة الاسمية لهذه الحسابات من قيمتها في التاريخ المقدر للمقبوضات النقدية المقبلة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة للبرنامج الإنمائي.

الشكل الرابع

المساهمات السنوية المقدمة إلى البرنامج الإنمائي، 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

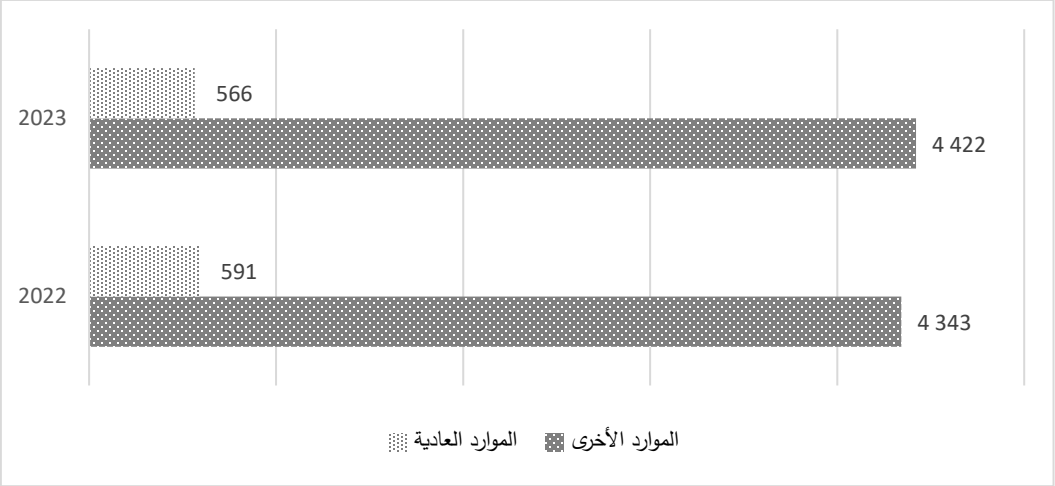

المصروفات

43 - من مجموع مصروفات البرنامج الإنمائي التي بلغت 5,9 بلايين دولار (باستثناء أثر خصم استرداد التكاليف الداخلية بمبلغ 287 مليون دولار)، أنفِقَ مبلغ 4,8 بلايين دولار، أو 81 في المائة، على الأنشطة البرنامجية. وظلت أكبر حصة منه تُنفَق على الأنشطة المضطلع بها في منطقة أفريقيا بمبلغ يصل إلى 1,2 بليون دولار (25 في المائة). وأنفقت أكبر عشرة مكاتب قطرية ما مجموعه 37 في المائة من المصروفات البرنامجية للبرنامج الإنمائي (1,7 بليون دولار من أصل 4,8 بلايين دولار) في الأرجنتين، والعراق، واليمن، وزمبابوي، وأفغانستان، ولبنان، وأوكرانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا وكولومبيا. ويبين الشكل الخامس أدناه مجموع النفقات بالتفصيل حسب تصنيف التكاليف والمنطقة.

الشكل الخامس

مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف والمصروفات البرنامجية لكل منطقة من مناطق البرنامج الإنمائي، 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

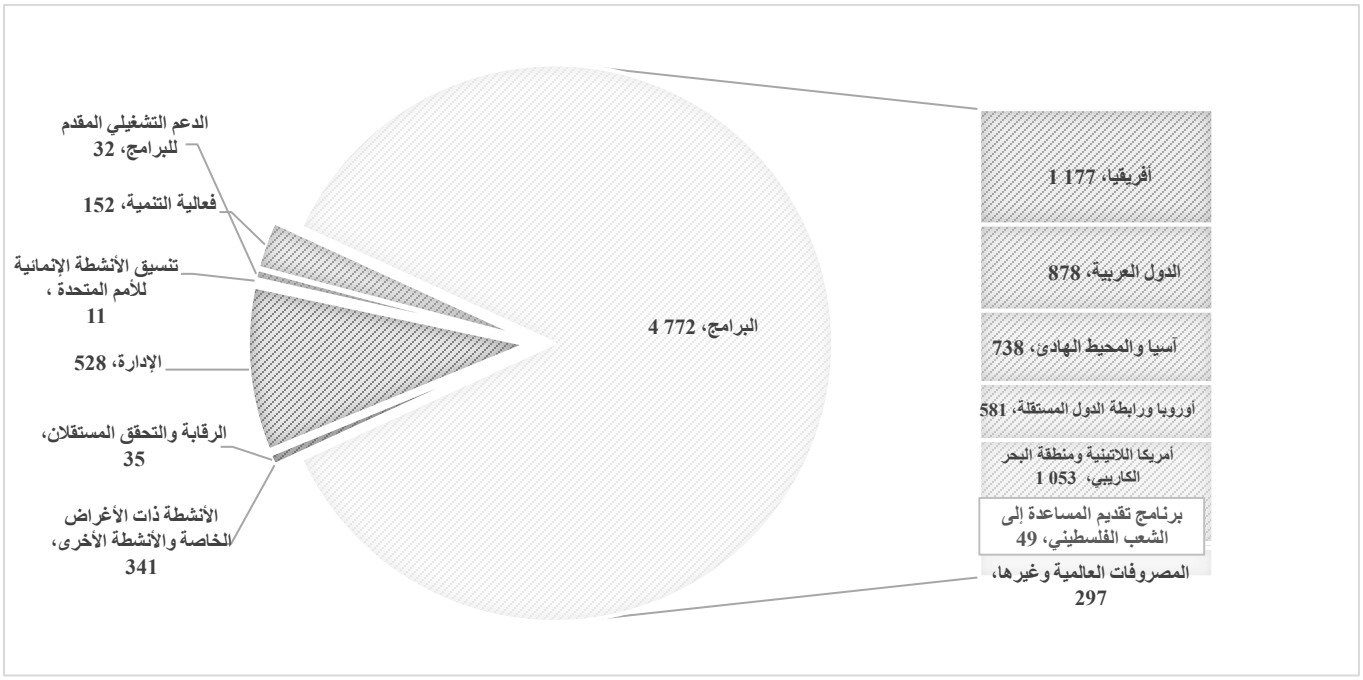

المركز المالي

44 - بلغ مجموع الأصول المسجلة 15,3 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3 في المائة عن عام 2022. وتتألف أصول البرنامج الإنمائي من استثمارات بقيمة 8,8 بلايين دولار (2022: 8,5 بلايين دولار)، وما قيمته 1,0 بليون دولار من النقدية ومكافئات النقدية (2022: 868 مليون دولار) وما قيمته 4,9 بلايين دولار من المبالغ المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية (2022: 5,0 بلايين دولار).

45 - وبلغت المساهمات المستحقة القبض 4,9 بلايين دولار، وهي تشمل مبلغ 4,8 بلايين دولار تعهدت الجهات الشريكة بتقديمه فيما يتعلق بالسنوات المقبلة، على النحو المنصوص عليه في الجدول الزمني للتسديد في الاتفاقات الموقّعة. ومن المقرر تخصيص مبلغ الـ 4,8 بلايين دولار للإنجاز في السنوات المقبلة وهو يتألف من مساهمات مستحقة الدفع تتمثل في 272 مليون دولار في إطار الموارد العادية و 4,6 بلايين دولار في إطار الموارد الأخرى.

46 - وبلغ مجموع الخصوم 3,2 بلايين دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 145 مليون دولار، أو ما يعادل نسبة 5 في المائة، مقارنة بعام 2022 (3,1 بلايين دولار). ويُعزى التغيير بشكل رئيسي إلى الحسابات المستحقة الدفع، التي زادت بمقدار 174 مليون دولار، والأموال الاستئمانية المحتفظ بها لحساب مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، التي ازدادت بمقدار 24 مليون دولار وقابلتها الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين، التي انخفضت بمقدار 68 مليون دولار.

47 - ويحتفظ البرنامج الإنمائي بمبلغ 1,1 بليون دولار من الأموال النقدية والاستثمارات لتمويل خصومه المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (131 في المائة منها ممولة)[3]، (2022: 917 مليون دولار و 103 في المائة ممولة) و 60 مليون دولار لتمويل خصومه المتعلقة بنهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن (56 في المائة منها ممولة) (2022: 61 مليون دولار و 61 في المائة منها ممولة). وقام البرنامج الإنمائي بتخفيض الرسوم الإضافية المفروضة على كشوف المرتبات لقاء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من 6 في المائة إلى 5 في المائة في عام 2023، وفي عام 2024، تم تحديدها بنسبة 1 في المائة. ويمكن أن تتذبذب نسبة تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بشكل كبير من سنة إلى أخرى بسبب التقلبات المتأصلة في التقييم الاكتواري.

الفائض المتراكم

48 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان الرصيد المتراكم، باستثناء الاحتياطيات، قد ازداد بنسبة 3 في المائة ليبلغ 11,8 بليون دولار (2022: 11,4 بليون دولار). ويشمل الفائض المتراكم 4,9 بلايين دولار من الحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية (2022: 5,0 بلايين دولار). ولذلك فإن جزءا كبيرا من الفوائض المتراكمة غير متاح للاستخدام في تنفيذ البرامج. ولا يُسمح للبرنامج الإنمائي بموجب النظام المالي والقواعد المالية بالإنفاق إلا عند قبض المبلغ النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الحالية لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المستقبل قد انخفضت بمقدار 84 مليون دولار أو 9 في المائة في عام 2023 بسبب انخفاض نصيب الفرد من تكلفة المطالبات الطبية وارتفاع معدل الالتحاق ببرنامج الرعاية الطبية "مديكير" في الولايات المتحدة، ويقابل ذلك جزئياً الانخفاض في معدل الخصم المكافئ الوحيد في عام 2023. وكان لذلك أثر مالي إيجابي على الفائض المتراكم لا يتوقع أن يتكرر.

49 - وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 9/1999، يعادل المستوى الحصيف من السيولة للموارد العادية نفقات فترة تمتد بين ثلاثة وستة أشهر. وتجاوز البرنامج الإنمائي الحد الأدنى للسيولة في إطار الموارد العادية بمبلغ يكفي لتغطية 4,7 أشهر من متوسط النفقات في عام 2023 (2022: 5,0 أشهر).

50 - ويقدم المرفق الأول استعراضاً وافيا ومفصلاً للحالة المالية للبرنامج الإنمائي في عام 2023.

خامسا - الموارد حسب مصدر التمويل

51 - لقد أثبت النمو العالمي مرونة مفاجئة في عام 2023 مع انحسار الضغوط على سلسلة الإمداد والضغوط التضخمية بسرعة أكبر مما كان متوقعًا. ووصلت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مستوى مرتفع جديد مع زيادات ترجع أساسا إلى المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا، والمساعدات الإنسانية والمساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية، ومعظمها إلى البنك الدولي.

52 - وارتفع مجموع المساهمات السنوية للبرنامج الإنمائي لعام 2023 بشكل طفيف إلى 5 بلايين دولار بعد أن كان 4,9 بلايين دولار في عام 2022. ومع ذلك، انخفضت حصة الموارد العادية إلى 11 في المائة، مبتعدة بذلك عن هدف اتفاق التمويل المحدد بـ 30 في المائة.

(3) الزيادة في التمويل مؤقتة بطبيعتها وتعزى أساسا إلى تقلبات التقييم الاكتواري لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

الشكل السادس

المساهمات حسب قناة التمويل، 2020-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

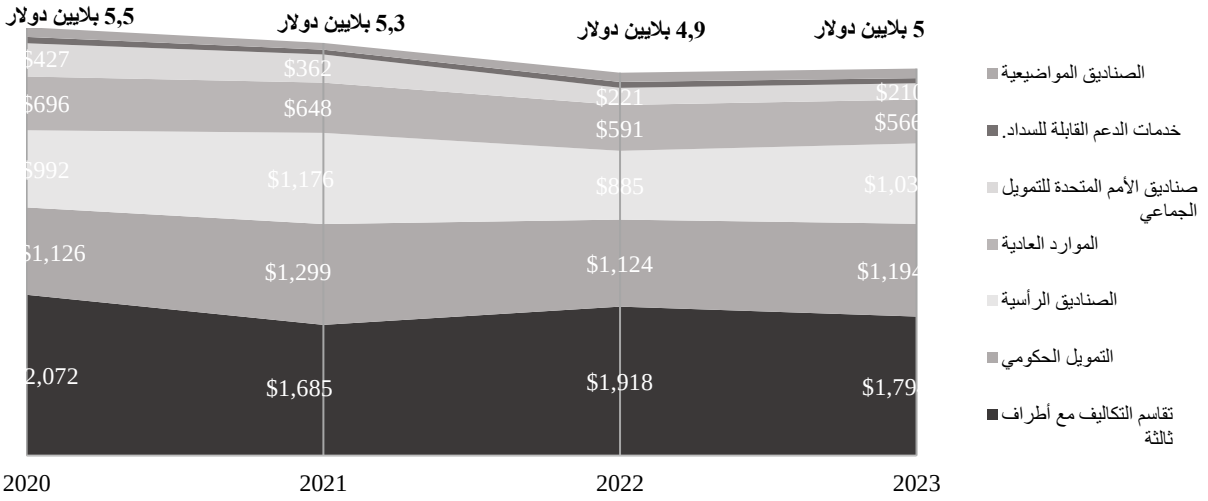

الموارد العادية

53 - انخفضت المساهمات السنوية في الموارد العادية في عام 2023 بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 566 مليون دولار، بعد أن كانت 591 مليون دولار في عام 2022. وتشمل العوامل التي ساهمت في هذا الانخفاض تراجع المساهمات من الجهات المانحة أو تأخرها، وتقلبات العملات، وغياب المبالغ التكميلية الاستثنائية التي قُبضت في عام 2022.

54 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات في الموارد العادية في عام 2023 (المدرجة حسب مجموع المساهمات) الواردة من حكومات ألمانيا، واليابان، والنرويج، وفرنسا، وجمهورية كوريا، وأيرلندا، وإسبانيا، والنمسا، وليختنشتاين وأندورا.

55 - وساهمت البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمبلغ 12 مليون دولار في الموارد العادية في عام 2023، بما في ذلك حكومات الهند (3,9 ملايين دولار)، والصين (3,4 ملايين دولار)، والمملكة العربية السعودية (2 مليون دولار)، وتركيا (1,2 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، ساهم 68 بلدا من البلدان المستفيدة من البرنامج في تمويل تكاليف المكاتب المحلية التابعة للبرنامج الإنمائي بمبلغ وصل إلى 35 مليون دولار في عام 2023. وفي حين أن هذا يدل على اتساع قاعدة التمويل، لا تزال البلدان العشرة التي تقدم أكبر المساهمات للبرنامج الإنمائي تمثل 85 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية، وذلك على النحو المبين في الشكل السابع.

الشكل السابع

البلدان العشرون التي تقدم أكبر المساهمات في الموارد العادية، 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

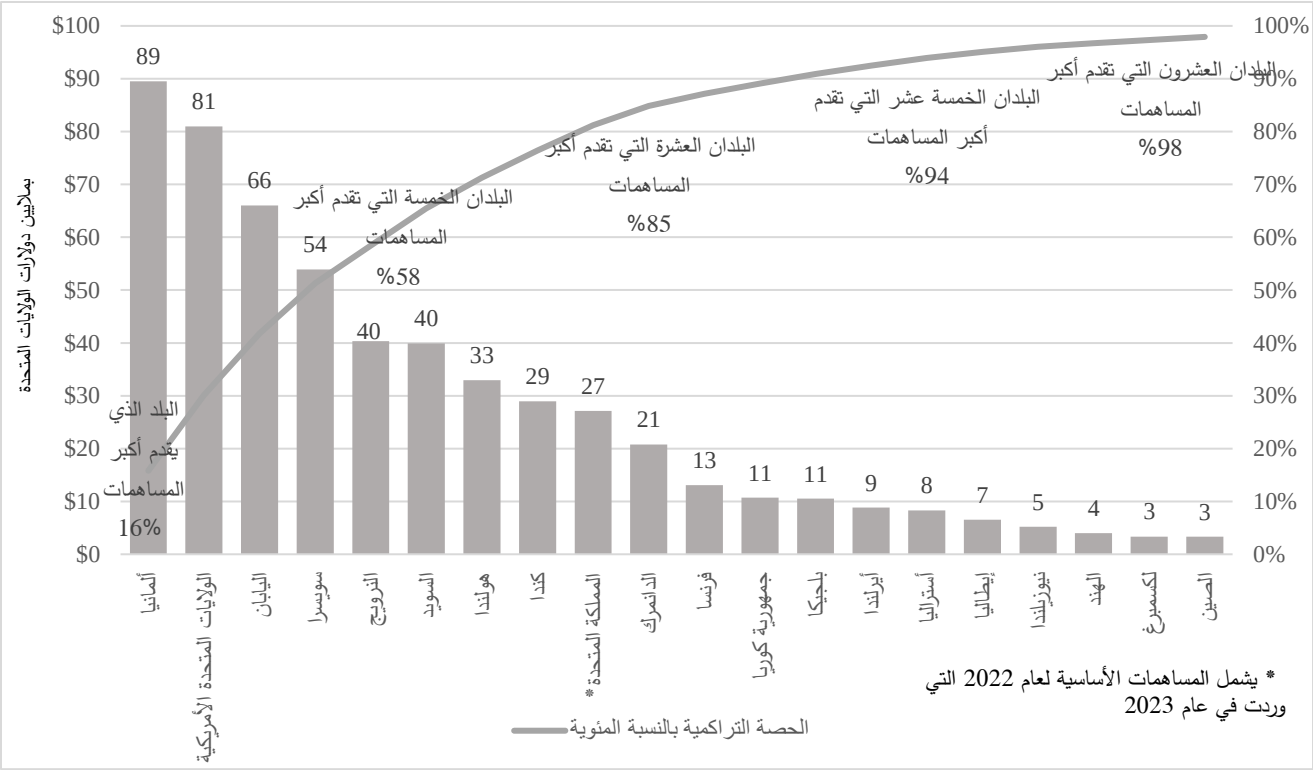

56 - وفي عام 2023، كان لدى عشرة شركاء (أستراليا، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وقطر، ولكسمبرغ، ونيوزيلندا، وهولندا) اتفاقات متعددة السنوات. وشكلت المساهمات المدعومة باتفاقات متعددة السنوات 31 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضا من 33 في المائة في عام 2022.

الشكل الثامن

الاتفاقات المتعددة السنوات في عام 2023 والأعوام المقبلة

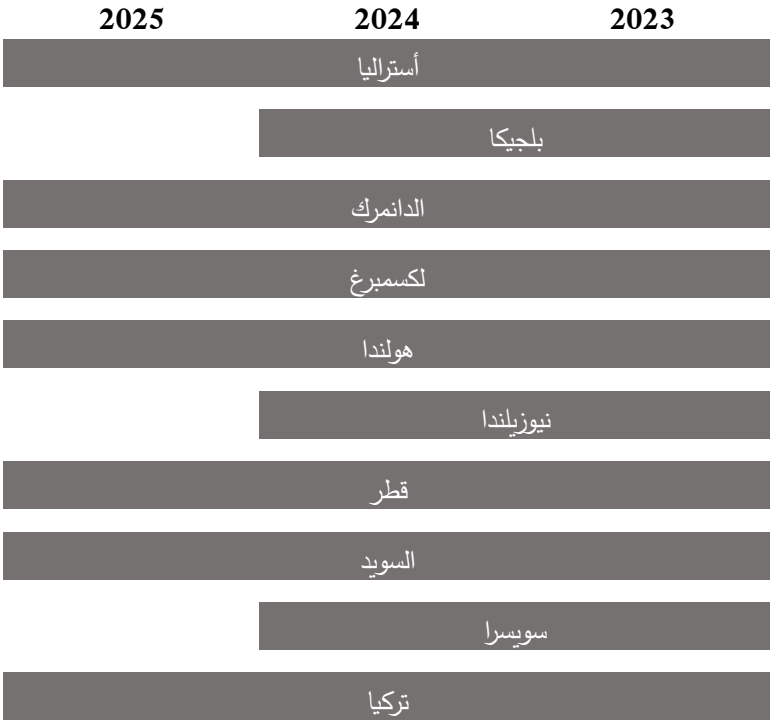

57 - ويواصل البرنامج الإنمائي تشجيع الشركاء على صرف مدفوعاتهم في وقت مبكر لتسهيل التخطيط الفعال والحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة. وفي عام 2023، قُبض 55 في المائة من المساهمات في الموارد العادية في النصف الأول من العام، بزيادة 25 في المائة عن عام 2022.

ألف - الصناديق المواضيعية

58 - يمثل التمويل المواضيعي مكملا بالغ الأهمية للموارد العادية. وفي عام 2023، زادت المساهمات في نوافذ التمويل بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 126 مليون دولار من 119 مليون دولار في عام 2022. ويعرب البرنامج الإنمائي عن امتنانه للدعم المقدم من حكومات ألمانيا، والدنمارك، والسويد، وهولندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، ولكسمبرغ، وآيسلندا، وتشيكيا ومالطة لقناة التمويل هذه.

59 - وفي عام 2023، وفرت نوافذ التمويل ما قدره 112 مليون دولار في 119 بلداً، بما في ذلك استثمار 36 في المائة من مجموع الموارد في 56 سياقاً هشاً و 30 في المائة في 42 بلداً من أقل البلدان نمواً.

60 - ودعمت نوافذ التمويل فرص توليد الدخل وكسب الرزق لأكثر من 600 69 شخص (53 في المائة منهم من النساء) في 20 بلداً، وأكثر من 880 2 من المشاريع والأعمال التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإيجاد أكثر من 400 9 فرصة عمل قصيرة الأجل في ثمانية من البلدان التي تمر بأزمات والبلدان الهشة. ودعمت نوافذ التمويل أيضا تحسين إمكانية حصول أكثر من 000 380 شخص على الخدمات الأساسية في 13 بلداً بطرق من بينها بناء أكثر من 300 1 من البنى التحتية العمومية أو إعادة بنائها. وقدِّم الدعم في 20 بلداً لأكثر من 40 من المبادرات والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى حماية وتعزيز المجتمع

المدني، ومنابر الحوار العام الشـــاملة للجميع والقدرات اللازمة لإجراء هذا الحوار. ومن خلال نوافذ التمويل، اســتفيد من الرقمنة والحلول المبتكرة لتوســيع نطاق التأثير في أكثر من 30 بلداً، بما في ذلك من خلال توفير التمويل الأولي لتصـــميم الحافظات وبدء تنفيذها في ثلاثة بلدان. وقد تحققت هذه النتائج من خلال العمل بالتعاون مع 22 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بالإضـــافة إلى المجتمع المدني، والأوســـاط الأكاديمية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص وشركاء آخرين من خارج الأمم المتحدة.

الشكل التاسع

المساهمات في نوافذ التمويل، 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

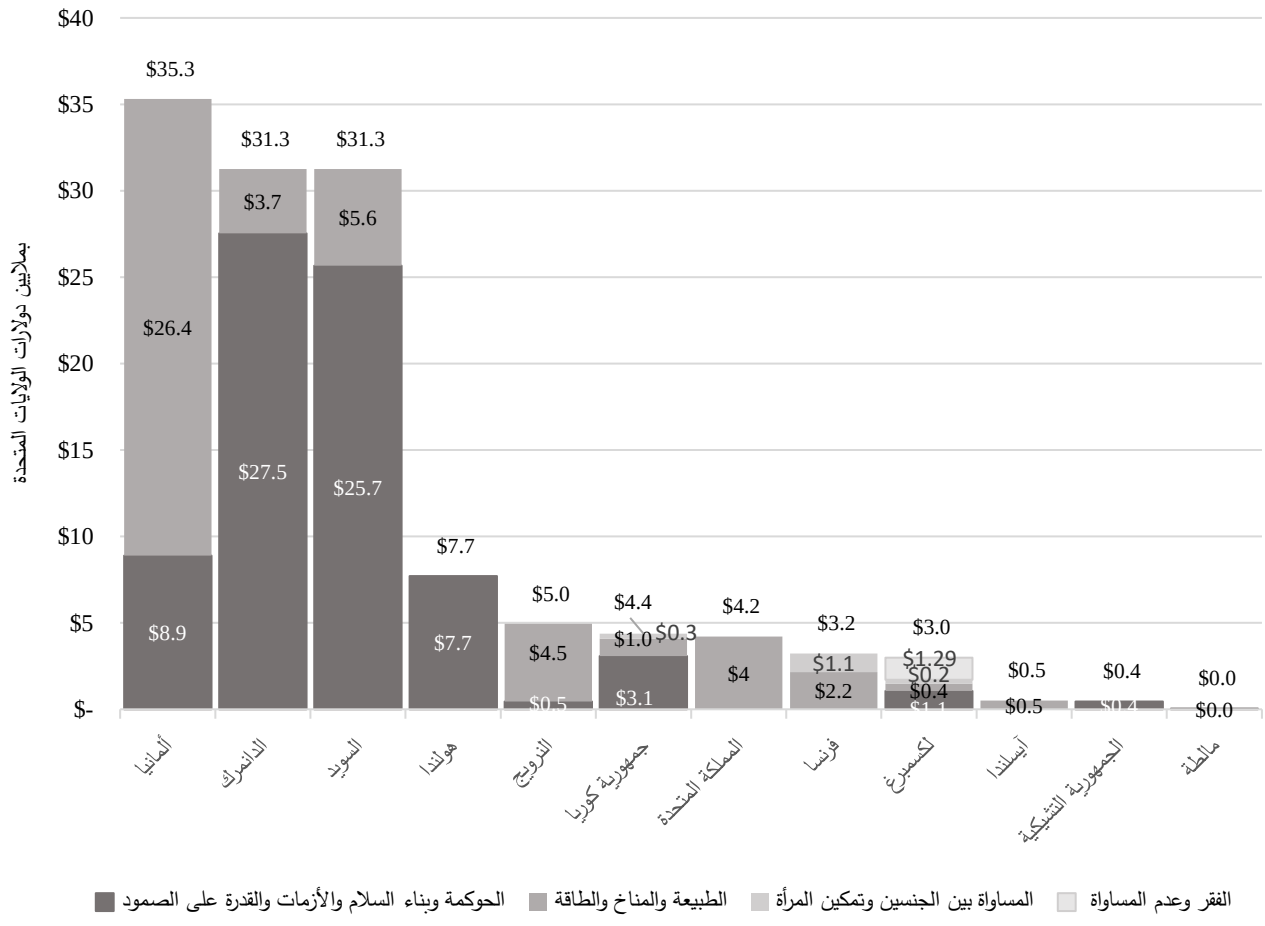

باء - صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة

61 - لا يزال البرنامج الإنمائي هو منظمة الأمم المتحدة المشاركة التي تحصل على أكبر قدر من الموارد من صناديق التمويل الجماعي التي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، حيث تلقى 224 مليون دولار في عام 2023. ويمثل ذلك انخفاضًا بنسبة 10 في المائة من 249 مليون دولار في عام 2022، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التخفيضات في صناديق التمويل الجماعي القطرية والإنمائية والمعنية بالسلام/المراحل الانتقالية. واتسمت بالأهمية بصورة خاصة مشاركة البرنامج الإنمائي في صندوق بناء السلام (59,5 مليون دولار)، والمبادرة المتعلقة بغابات وسط أفريقيا (15,7 مليون دولار)، والصندوق الاستئماني الخاص من أجل أفغانستان (14,3 مليون دولار)، والصندوق المشترك للصومال (14 مليون دولار). وقد تلقى أكثر من 80 مكتبًا قطريًا تابعًا للبرنامج الإنمائي موارد في عام 2023، وكان أكبر المستفيدين من هذه الموارد الصومال (16,7 مليون دولار)، وأفغانستان (14,6 مليون دولار)، وجنوب السودان (10,5 ملايين دولار)، واليمن (9,6 ملايين دولار)، وكولومبيا (9,2 ملايين دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (9 ملايين دولار).

62 - ومع تزايد التركيز على المناخ والطبيعة، يتوقع البرنامج الإنمائي زيادة مشاركته في الصناديق المتعلقة بالمناخ والبيئة في عام 2024 والسنوات المقبلة، مدعومًا باتفاق تمويل مجدد من المتوقع أن يوفر زخمًا جديدًا لصناديق التمويل الجماعي.

جيم - التمويل الحكومي

63 - يواصل البرنامج الإنمائي بذل جهود كبيرةً لدعم حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في إمكانية الحصول على التمويل لغرض التنمية المستدامة وزيادة مُخصَّصات الموارد المحلية من أجل تنفيذ المبادرات الإنمائية في بلدانها.

64 - وفي عام 2023، بلغت المساهمات من التمويل الحكومي ما قدره 1,20 بليون دولار، بزيادة قدرها 7 في المائة عن مبلغ الـ 1,12 بليون دولار المسجل في عام 2022، وكانت حكومات الأرجنتين، وكولومبيا، والبرازيل، ودومينيكا، وبنما من أكبر المساهمين. ومن أصل مبلغ مجموعه 1,20 بليون دولار، جاء 138 مليون دولار من القروض الممولة من المؤسسات المالية الدولية، بزيادة قدرها 16 في المائة مقارنة بعام 2022.

65 - وساهمت البلدان المستفيدة من البرامج في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 65 في المائة من مجموع التمويل الحكومي، تلتها أفريقيا (10 في المائة) ومنطقة الدول العربية (10 في المائة)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (10 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (5 في المائة).

دال - الصناديق الرأسية

66 - عزز البرنامج الإنمائي روابطه مع الصناديق الرأسية من خلال مركز مخصص للصناديق الرأسية. واعترف مجلس مرفق البيئة العالمية بالتزام البرنامج الإنمائي بالمعايير من خلال إلغاء تدابير خاصة وخصص أكثر من 500 مليون دولار للمبادرات التي يقودها البرنامج الإنمائي في عام 2023. ووسع البرنامج الإنمائي علاقته مع الصندوق الأخضر للمناخ، وتم تجديد اعتماده لدى صندوق التكيف، وقام

بتكييف دوره في القطاع الصحي من خلال تكثيف الجهود في مجال الصحة الرقمية مع منظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين.

67 - وفي عام 2023، تلقى البرنامج الإنمائي مبلغا قدره 1,03 بليون دولار من الصناديق الرأسية، بزيادة قدرها 16 في المائة مقارنة بمبلغ الـ 885 مليون دولار الذي تلقاه في عام 2022، جاء معظمه من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (405 ملايين دولار) ومرفق البيئة العالمية (395 مليون دولار) والصندوق الأخضر للمناخ (151 مليون دولار).

هاء - تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة

68 - لا تزال المساهمات المخصصة لبرنامج أو مشروع محدد تشكل الحصة الأكبر من الموارد المقدمة إلى البرنامج الإنمائي، حيث شكلت 36 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2023.

69 - ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي هو سادس أكبر جهة مانحة في عام 2023، فهو لا يزال شريكاً قوياً للبرنامج الإنمائي، حيث ساهم بمبلغ 301 مليون دولار (2022: 363 مليون دولار) لدعم البرامج في اليمن، وإثيوبيا، وموزامبيق، وجمهورية مولدوفا، وليبيا، والبوسنة والهرسك، من ضمن بلدان أخرى.

العمل مع المؤسسات المالية الدولية

70 - في هذه اللحظة التي تتسم بقدر هائل من عدم اليقين على الصعيد العالمي، يعتمد البرنامج الإنمائي على حافظته لدى المؤسسات المالية الدولية لدعم البلدان للتمكن من الوصول إلى رأس المال، والخبرة التقنية والشراكات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى الدور المتزايد التأثير الذي تؤديه هذه المؤسسات في دعم التنمية المستدامة، وخبرتها التقنية والسياساتية، والتمويل الواسع النطاق الذي تساهم به وتحفزه، وأوجه الكفاءة التي يمكن تحقيقها عند العمل بشكل تكاملي. وتكتسي شراكاته المالية وغير المالية مع المؤسسات المالية الدولية أهمية محورية في تحقيق هدف البرنامج الإنمائي المتمثل في تعزيز الاستثمار المتوافق مع أهداف التنمية المستدامة بمبلغ 1 تريليون دولار من الإنفاق العام ورأس المال الخاص.

71 - ويعمل البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية من خلال التحليلات والتقييمات المشتركة، والأدوات والمنهجيات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، والنواتج المعرفية والدعم في مجال السياسات، وتنمية القدرات وتنفيذ المشاريع، وذلك لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات بغية تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

72 - وفي عام 2023، وسّع البرنامج الإنمائي نطاق تركيزه على التعاون مع المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالأزمات/الهشاشة، والعمل المناخي، والرقمنة والتمويل المستدام. وتم تقديم معلومات مستكملة عن تفاعل البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2023.

73 - وساهمت المؤسسات المالية الدولية بمبلغ 357 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 18 في المائة عن مبلغ الـ 302 مليون دولار الذي ساهمت به في عام 2022، مع تخصيص 67 في المائة منه للمناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ويشمل هذا المبلغ 219 مليون دولار من المنح المباشرة، منها مبلغ

123 مليون دولار من مصرف التنمية الألماني(KfW)، و 138 مليون دولار في صورة مساهمات غير مباشرة من خلال التمويل الحكومي. وكان العامل الرئيسي المحرك لزيادة التعاون في عام 2023 هو دعم المؤسسات المالية الدولية للسياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك أفغانستان، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور – ليشتي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، والصومال، والعراق، والكاميرون، ولبنان، وليبيا، وهايتي، واليمن. ومن المتوقع أن توفر أطر العمل الإجرائية والاتفاقات المالية الجديدة التي أنشئت بالتشارك مع المؤسسات المالية الدولية مثل مصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والجماعة المالية الأفريقية مزيدًا من المرونة للعمل معًا وتسريع التعاون على أرض الواقع.

واو – تحويل التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة

74 – في عام 2023، واصل البرنامج الإنمائي توطيد تعاونه مع الشركاء من القطاعين العام والخاص. وشملت الشراكات مع القطاع الخاص التعاون مع شركة GitHub لإنشاء بوصلة للتنمية الرقمية، في حين حددت أداة خرائط مستثمري أهداف التنمية المستدامة فرص الاستثمار بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في 40 بلدا.

75 – وازدادت المساهمات المقدمة من القطاع الخاص، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والتدريبية والبحثية بنسبة 36 في المائة لتصل إلى 87 مليون دولار في عام 2023 بعد أن كانت 64 مليون دولار في عام 2022. وساعد عمل البرنامج الإنمائي في مجال تمويل التنمية المستدامة في تعبئة ما يقرب من 200 بليون دولار دعما لأهداف التنمية المستدامة، مما يشكل خطوة نحو تحقيق الهدف الطموح لعام 2025 المحدد بـ 1 تريليون دولار.

سادسا – الاعتبارات الاستراتيجية

76 – في عالم سريع التغير يواجه أزمات متعددة الأوجه، يشكل التمويل المرن ركيزة محورية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية كي تستجيب بفعالية وسرعة لمجموعة من القضايا العالمية، التي تراوح من حالات الطوارئ الإنسانية إلى الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. وأصبحت الحاجة إلى توظيف استثمارات في منظومة إنمائية للأمم المتحدة تكون قوية، وقادرة على التكيف ومزودة بالموارد الكافية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

77 – ويمثل الانخفاض المستمر في التمويل المرن والقابل للتنبؤ به خسارة كبيرة في المكاسب الي يمكن تحقيقها من البدائل يتكبدها البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل. فهو يحد من قدرة البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق الاستثمارات الحيوية، والحفاظ على الاستقرار المؤسسي اللازم لمواجهة التحديات العالمية المعقدة والتحول إلى أكبر محفل في العالم للتعلم في مجال التنمية المستدامة. ومن الضروري ضمان تدفق مستمر للتمويل المرن من أجل الاستفادة من الإمكانات الكاملة للبرنامج الإنمائي لتقديم حلول متكاملة في المجالات الشاملة التي تعالج الفقر المتعدد الأبعاد، وتغير المناخ والانتقال الطاقي. وهناك حاجة ماسة أيضا إلى توافر التمويل المرن لدعم عوامل تمكين الخطة الاستراتيجية – الرقمنة، والتمويل والابتكار – للتعجيل بتحقيق النتائج.

78 - ويؤدي الاستثمار في التمويل المرن أيضا إلى بناء الثقة والشفافية بين الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة. وهو دليل على الثقة في قدرة المنظومة على إدارة الموارد وتخصيصها بصورة فعالة، مما يشجع على زيادة شفافية التشغيل وزيادة خضوعه للمساءلة. وعلاوة على ذلك، تساهم الجهات المانحة في التخطيط الطويل الأجل والتنفيذ المستمر للمبادرات الإنمائية من خلال دعم استقرار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستدامتها عن طريق التمويل المرن، لا سيما في المناطق التي تواجه تحديات اجتماعية اقتصادية وبيئية مستمرة. ويكتسي هذا الاستثمار في الاستقرار أهمية بالغة لإقامة مجتمعات محلية قادرة على الصمود وإتاحة مسارات للتنمية المستدامة.

79 - وعندما يتوفر التمويل المرن تتحقق الاستفادة الكاملة من الخبرة الفريدة والنطاق الواسع لأنشطة البرنامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويسمح ذلك للمنظومة بنشر الموارد في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها وتتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة نسبية، مما يضمن الاستخدام الأمثل لأموال المانحين لتحقيق أعلى النتائج الممكنة. وللتغلب على هذه التحديات والنهوض بمهمته، يتخذ البرنامج الإنمائي خطوات استباقية نحو نماذج تمويل أكثر قابلية للتكيف.

دفع عملية التحول نحو التمويل المرن

80 - لإدارة المخاطر المحيطة بمشهد التمويل المليء بالتحديات، يقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ استراتيجيته لتعبئة الموارد التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في تمويل الموارد العادية، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين القدامى والجدد، والاستفادة من التمويل الحكومي واستكشاف سبل تمويل جديدة. وتوفر وحدة UNITY، وهي حل لإدارة الجهات الشريكة والأنشطة المقبلة مدمج في منصة Quantum+ المعززة، أفكارا متعمقة بشأن فرص التوسط في إقامة الشراكات وتنويع التمويل، وقد حصل تطبيقها على تقدير التميز في التحول الرقمي من شركة Salesforce.

81 - وفي إطار الجهود المبذولة للتحول من التمويل المخصص بشكل صارم إلى تمويل أكثر مرونة وأقل تخصيصاً، يعمل البرنامج الإنمائي بنشاط على تنفيذ عدد من المبادرات الأساسية التي تؤكد التزامه. وتهدف هذه المبادرات إلى إثبات فعالية التمويل المرن وتشجيع الجهات المانحة والشركاء في التنمية على المشاركة على نطاق أوسع.

82 - وانطلاقا من نجاح حملة الشركاء الأساسيين PartnersAtCore والدروس المستفادة منها، يعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز إبراز النتائج المحققة من خلال الموارد العادية. ومن خلال عرض نماذج لنجاح وتأثير المبادرات الممولة من الموارد العادية، يهدف البرنامج إلى توضيح قيمة التمويل المرن وإمكاناته التحويلية في هذا المجال. ولا يُبرهن هذا النهج على الخضوع للمساءلة فحسب، ولكنه يقدم أيضًا أدلة دامغة على فعالية الاستثمارات غير المقيدة بالتخصيص الصارم.

83 - وإضافة إلى ذلك، يطرح البرنامج الإنمائي عروضاً مواضيعية تتماشى مع المجالات ذات الأولوية في خطته الاستراتيجية. وتهدف هذه العروض إلى جذب التمويل المرن من خلال إظهار الكيفية التي يمكن استخدامه بها بشكل استراتيجي لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية. ولا يسعى البرنامج الإنمائي من خلال تقديم هذه العروض المواضيعية إلى الحصول على الأموال فحسب؛ بل هو يقدم للشركاء فرصة للاستثمار في حلول قابلة للتطوير، ومستدامة ومتوافقة مع مصالحهم الاستراتيجية.

84 - ومن الخطوات الهامة في هذا الاتجاه انتقال البرنامج الإنمائي من النهج القائم على المشـاريع إلى نهج تجميعي. وفي عام 2023، نجح أكثر من 50 من المكاتب القطرية في تبني هذا التغيير، فتغلبت بذلك على الحواجز التقليدية وسرّعت وتيرة تطبيق أساليب التنمية المتكاملة والشاملة. وأدت هذه النقلة بالفعل إلى حفز اسـتثمارات في برامج جديدة قيمتها أكثر من 300 مليون دولار، منها ما وُقّع اتفاق بشـأنه ومنها ما هو في طور الإعداد، وأدت إلى البدء في حوارات جديدة مع الشركاء في التنمية. بيد أنه لتحقيق أقصى قدر من الفعالية وقابلية التوسع، يجب أن يتطور نمط التمويل من نموذج التخصيص الصارم المتمحور حول المشـاريع إلى نموذج أقل صـرامة. وهذا التحول ضـروري حتى يتمكن البرنامج الإنمائي من توزيع الموارد بصورة فعالة بين مبادرات وتحديات متنوعة.

85 - وتماشـياً مع هذه الجهود، يعوّل البرنامج الإنمائي على الدعم المقدم من الدول الأعضـاء لتحويل ممارساتها التمويلية من المساهمات المخصصة بصورة صارمة إلى المساهمات الأساسية والمخصصة بشكل مرن، تماشـياً مع اتفاق التمويل المجدد. ورفع الاتفاق مسـتوى الطموح من خلال الالتزام بزيادة حصـة المساهمات غير الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء من خلال صناديق مواضيعية تابعة لوكالة بعينها إلى 15 في المائة بحلول عام 2027، بعد أن كانت 5 في المائة في عام 2023. وسـيؤدي النجاح في ذلك إلى تعزيز بيئة تمويل تدعم تقديم مساهمات أكثر استراتيجية وأقل تخصيصًا، مما يعزز قدرة المنظومة على تلبية الاحتياجات الناشئة بمرونة ودقة.

86 - ولا يشكل التحول نحو تمويل أكثر مرونة وأقل تخصـيصـاً داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ضـرورة اسـتراتيجية فحسـب، ولكنه أيضـاً فرصـة مشـتركة. فمن خلال تعزيز التعاون العالمي وتعظيم أثر الجهود الإنمائية، يبشر هذا التحول بنظام متعدد الأطراف أكثر استقرارًا واستجابة وفعالية من أجل المستقبل. وتشـكل مبادرات البرنامج الإنمائي والدعم الذي تقدمه الدول الأعضـاء من أجل المواءمة مع اتفاق التمويل المجدد خطوات هامة نحو تحقيق هذه الرؤية.

سابعا - استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة

87 - يقدم الفرع التالي تفاصـيل عن عمل البرنامج الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة ككل على النحو الذي تدعمه السـياسـة التشـغيلية للبرنامج الإنمائي والبنى التحتية للنظم على الصـعد القطري والإقليمي والعالمي. وترد في المرفق الأول تفاصـيل الأنشـطة المالية الداعمة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الخدمات المشتركة وحسابات مقاصة الخدمات.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

88 - بلغت القيمة المالية لأنشـطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة 311,6 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 24 مليون دولار أو 8 في المائة، مقارنة بمبلغ الـ 287,6 مليون دولار المسجل في عام 2022. وواصـل برنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال العام الاسـتثمار في دعم قدرته التنظيمية على التصـرف من خلال مواصلة الاستثمار في الامتياز الرقمي والتبسيط الفعال لطرق تسيير الأعمال وتدفق العمل واحتواء التكاليف. ولا تزال المساهمة الأساسية للبرنامج الإنمائي تشكل مصدرا هاما للتمويل لكفالة الوجود الميداني لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وتعزيز أدائه المؤسسي.

89 - وفي عام 2023، بلغ مجموع المساهمات في برنامج التمويل الكامل لمتطوعي الأمم المتحدة ما قدره 19,2 مليون دولار. ونشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة متطوعين تابعين للأمم المتحدة ممولين بالكامل بدعم من حكومات الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، ولكسمبرغ، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، واليابان، فضلا عن وكالة الخدمة الطوعية في هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة التابعة للصين. وانضمت آيسلندا والمملكة العربية السعودية كشريكي تمويل جديدين إلى البرنامج في عام 2023.

90 - وللاستفادة من صندوق التبرعات الخاص، واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة إجراء البحوث التي يقوم بها متطوعون، وتعزيز العمل الطوعي، والدفع قدما بالابتكار من أجل التنمية والنهوض بتكافؤ الجنسين والتنوع والإدماج، فضلا عن استخدام الصندوق للاستجابة الفورية لحالات الطوارئ. وفي عام 2023، بلغت مساهمات الصندوق 5,3 ملايين دولار قدمتها 12 دولة عضو مانحة: إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وبنغلاديش، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، مع انضمام إسبانيا كجهة مانحة جديدة بفضل جهود التوعية التي بذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتنويع قاعدة المانحين لصندوق التبرعات الخاص.

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

91 - نفذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطاره الاستراتيجي من خلال تخصيص مبلغ 2,2 مليون دولار (2022: 2,3 مليون دولار) من الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي و 3,1 ملايين دولار (2022: 3,6 ملايين دولار) من الموارد العادية.

92 - وإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب 7,2 ملايين دولار من المساهمات من خلال صناديقه الاستئمانية؛ و 5,1 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و 2,0 مليون دولار من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ و 0,08 مليون دولار من صندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

93 - وفي عام 2023، حشد المكتب 7,2 ملايين دولار من الموارد الأخرى، وبذلك وصلت الموارد التي تمت تعبئتها بموجب الإطار الاستراتيجي الحالي إلى 104 في المائة (26,3 مليون دولار من أصل مبلغ الـ 25,0 مليون دولار المقرر للسنتين الأوليين من التنفيذ).

مهمة الوكيل الإداري التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي

94 - يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للبرمجة المشتركة في الأمم المتحدة من خلال دوره في تصميم الصناديق، وإدارة البرامج المشتركة والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى دوره في تنفيذ البرامج باعتباره إحدى منظمات الأمم المتحدة المشاركة في الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء والبرامج المشتركة. وفي عام 2023، واصل مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء تقديم قدر كبير من خدمات الوكيل الإداري إلى وكالات الأمم المتحدة، كما يتضح من إنشاء 19 من صناديق التمويل الجماعي الجديدة المشتركة بين الوكالات، ومن التحويلات التي بلغت قيمتها 1,1 بليون دولار إلى أكثر من 100 بلد من البلدان المستفيدة من البرامج، وأكثر من 50 كياناً من كيانات الأمم المتحدة وإلى عدد متزايد من الكيانات الأخرى. واستمر نمو مجموعة الشركاء في الصناديق

الاستئمانية المتعددة الشركاء، وأحرز تقدم في الحوار مع المؤسسات المالية الدولية بشأن طرائق التعاون، لا سيما في الصناديق المتعلقة بالمناخ. وإجمالا، حدث انخفاض في المساهمات الجديدة وفي المبلغ الإجمالي للأموال المحولة إلى المنظمات المشاركة على السواء، ويرجع ذلك عموما إلى تحويل مساهمات المانحين في الصناديق القطرية المشتركة ذات الأغراض الإنسانية إلى الصناديق المنشأة حديثاً التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

95 - وعلى هذا النحو، بلغت المساهمات الجديدة التي تلقاها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع للبرنامج الإنمائي لحساب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء والبرامج المشتركة بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة 979 مليون دولار (2022: 1,5 بليون دولار)، وانخفض صافي قيمة الأموال المحولة إلى جميع المنظمات المشاركة من قبل مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء من خلال دوره كوكيل إداري إلى 1,1 بليون دولار (2022: 1,7 بليون دولار).

الدعم المقدم إلى مؤسسات الأمم المتحدة

96 - ظل البرنامج الإنمائي يشكل العمود الفقري للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في عام 2023. وصرف البرنامج الإنمائي 2,0 بليون دولار بـ 113 عملة من خلال نظامه لكشوف المرتبات، وقد صُرف أكثر من نصف هذا المبلغ (53 في المائة) بالنيابة عن منظمات شريكة تابعة للأمم المتحدة. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم في صورة معاملات مالية بقيمة 2,5 بليون دولار (2022: 3,1 بلايين دولار) لنحو 118 كيانا تابعا للأمم المتحدة ووكالات أخرى في أكثر من 170 بلدا. وشمل ذلك 12,6 مليون دولار (2022: 46,2 مليون دولار) من المصروفات المتصلة بالخدمات المقدمة إلى نظام المنسقين المقيمين.

97 - وفي عام 2023، وفر البرنامج الإنمائي أيضاً أماكن مشتركة لوكالات أخرى في ما لا يقل عن 135 بلدا، حيث تمكنت من الاستفادة من الخدمات المشتركة، بما في ذلك إدارة المسائل المتعلقة بالسفر.

التكاليف الأمنية التي حددتها الأمم المتحدة

98 - في عام 2023، أنفق البرنامج الإنمائي مبلغا قدره 26,7 مليون دولار (2022: 29,2 مليون دولار) في إطار التكاليف الأمنية، ومن ذلك مبلغ قدره 17,1 مليون دولار (2022: 18,7 مليون دولار) كان يرتبط بحصة البرنامج الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة للتنسيق الأمني الميداني كجزء من نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن؛ ومبلغ قدره 9,5 ملايين دولار (2022: 10,5 ملايين دولار) كان يرتبط بالخدمات الاستشارية الأمنية والاستثمارات الأمنية لضمان الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل.

ثامنا - خاتمة

99 - اتسمت الزيادة الطفيفة في مجموع المساهمات السنوية للبرنامج الإنمائي في عام 2023 بانخفاض في الموارد العادية ونمو في الموارد الأخرى مما أدى إلى اتساع الخلل بين الموارد المرنة والموارد المخصصة. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لجميع شركاء التمويل الذين عهدوا بمواردهم إلى البرنامج الإنمائي في عام 2023. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يقدر جميع أشكال التمويل، تظل الموارد العادية أكثر الموارد أهمية للاستجابة بمرونة في حالات الأزمات وتحقيق النتائج على أرض الواقع.

100 - وسيفرض التأخر في دفع المساهمات قيودا ستزداد اشتدادا خلال العامين المقبلين. وفي حين أن البرنامج الإنمائي سيواصل أداءه على أعلى المستويات الممكنة من الفعالية، والكفاءة والمساءلة، ثمة خطر حقيقي يتمثل في تفويت فرصة تحقيق طموح الخطة الاستراتيجية وفرصة الاستفادة الكاملة من التقدم المحرز من خلال الاستجابات المتكاملة للأزمات والتنمية.

101 - وتعتمد قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ الخطة الاستراتيجية على قاعدة تمويل مستدامة. ويهدف البرنامج إلى تأمين مستوى كافٍ من الموارد العادية للفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية بدعم من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. ويدعو البرنامج الإنمائي أيضا شركاءه إلى القيام بما يلي: إعطاء الأولوية للموارد العادية والامتناع عن خفض مساهماتهم فيها؛ وتجنب إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية بعيدًا عن القنوات المتعددة الأطراف؛ والالتزام باتفاقات التمويل المتعددة السنوات متى أمكن ذلك؛ وسداد مدفوعات مبكرة وفي الوقت المناسب للحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة؛ وتحويل التمويل من التمويل المخصص الأغراض بدرجة كبيرة إلى تمويل جيد النوعية ومرصود بقدر من المرونة لأغراض معينة.

102 - وسيواصل البرنامج الإنمائي التحاور مع المجلس التنفيذي، من خلال الحوار المنظم بشأن التمويل، للحفاظ على مستوى صحي من الموارد العادية، ومناقشة كيفية مواصلة إحراز تقدم نحو الوفاء بالالتزامات المتبادلة في إطار اتفاق التمويل، وصوغ النهج المتبع في الحوارات المنظمة المقبلة بشأن التمويل.